

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة

إلى السادة مساهمي
شركة المصافي العربية السعودية
(شركة مساهمة سعودية)
جدة، المملكة العربية السعودية

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة المصافي العربية السعودية (المشار إليها بـ "الشركة") وشركتها التابعة (ويشار إليهما مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية حول السياسات المحاسبية.

برأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") ذي الصلة بمراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة	الأمر الرئيسي للمراجعة
<p>لقد قمنا بالإجراءات التالية، من بين أمور أخرى، لمعالجة الأمر الرئيسي للمراجعة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حصلنا على فهم لعملية تحديد القيمة العادلة للاستثمارات كما في التقرير والمطبقة من قبل الإدارة وأدوات الرقابة المتعلقة ضمن هذه العملية. - قمنا بتقييم أدوات الرقابة المذكورة أعلاه للتأكد مما إذا كانت قد صُممت وطُبقت بشكل مناسب. - قمنا بمطابقة تفاصيل جميع الاستثمارات المسجلة في الدفاتر المحاسبية مع مديرين المحافظ. - قمنا بإعادة احتساب القيمة العادلة لجميع الاستثمارات المحتفظ بها كما في تاريخ التقرير من خلال الحصول على أسعارها المعلنة وضربها في عدد الأسهم المحتفظ بها كما أكدها مديري المحافظ. - قمنا بتقييم الإفصاحات المتعلقة بهذا الأمر في القوائم المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي. 	<p>تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة</p> <p>قيدت الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة بمبلغ ٢٣٩ مليون ريال سعودي والتي تمثل ٧٨٪ من إجمالي موجودات المجموعة كما في تاريخ التقرير. تقاس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة وتدرج مكاسب أو خسائر القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. قامت المجموعة بالاعتراف بخسائر ناشئة من القيمة العادلة بمبلغ ٥١ مليون ريال سعودي خلال السنة.</p> <p>يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة بناءً على الأسعار المعلنة في سوق الأسهم السعودية (تداول).</p> <p>قمنا باعتبار تقييم الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المدرجة أمر رئيسي للمراجعة إذ يعد هذا المبلغ عاملاً أساسياً في تحديد المركز المالي الموحد للمجموعة وأدائها، كما أنه يعتبر ذو أهمية كمية جوهرية للقوائم المالية الموحدة. وبالتالي يتطلب جهداً مكثفاً للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٤ حول القوائم المالية الموحدة للاطلاع على السياسة المحاسبية وإلى الإيضاح رقم ٨ لمزيد من التفاصيل المتعلقة بهذا الأمر.</p>

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات الخاص بنا حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

ولا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، وإنما لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى عند قراءتنا لها، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة للمكلفين بالحوكمة. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات المعمول به والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل كمنشأة مستمرة، وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي للمجموعة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرية الناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهرية، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة للحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وعن أداء أعمال المراجعة للمجموعة. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية يتم اكتشافها خلال مراجعتنا.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبذلهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك، تعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن تلك الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنها في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق بشكل معقول المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون



طارق بن محمد العتني

محاسب قانوني

ترخيص رقم ٤٤٦

١٣ شوال ١٤٤٧ هـ

١ أبريل ٢٠٢٦